

حافاً ولم يتردد ما فلوراته أي فلوات المرأة بعد الوالدة وما  
 كاقرباً لا واجباً كذا نقله في الغرر شرح الدرر عن الظهيرية  
 ثم أراد ابيين النوع الثالث من الاعتسالات فقال **الثالث**  
 أي الثالث من نوع الغسل **سنة** وتقدم تفسير السنة وهو  
**الاعتسالة لصلاة الجمعة** عند أبي يوسف رحمه الله وهو  
 الأصح وعند الحسن بن زياد لليوم وثمة الاختلاف يظهر فيمن  
 اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يكون له فضل  
 من اغتسل يوم الجمعة وصلى به عند أبي يوسف وعند الحسن يكون  
 له فضله أو اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب أو كان ممن لا يجي  
 عليه الجمعة كاهل البرية والمسافر والعبد والمرأة فإنه لا  
 يسر الاعتسالة في حقه عند خلاف الحسن وفي الكافي لو  
 اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي  
 يوسف وعند الأوالد دليل على سنية الاعتسالة بالجمعة  
 قوله عليه السلام من توضأ بالجمعة فيها ونعت ومن اغتسل  
 بالغسل أفضل ولأنه يوم اجتماع نبيس الاعتسالة كما لا ينادى  
 بعضهم براجه بعض ومن الاعتسالة مسنون غسل يوم العيد  
 إنما قلت يوم العيد لئلا يتوهم أنه للصلاة كذا أفاده صاحب  
 الغرر وتبعته في ذلك **والأحرام ولعرقه** أما الدليل على سنية  
 غسل الأحرام فلحديث زيد بن ثابت أنه عليه السلام اغتسل  
 لأهله وأما غسل العيد وعرقه فالحديث عند الحسن بن  
 عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفة يوم النحر  
 ويوم الفطر كذا في الزبلي ثم أراد أن يبين النوع الرابع من الاعتسالات  
 فقال **الرابع** أي الرابع من أنواع الغسل **مندوب** وتقدم تفسير المندوب

أي الحسن  
 مطهر الدين سنيته عند  
 الحسن

مطهر الدين سنيته عند  
 الحسن

وهو

وهو أي الغسل المندوب **غسل من أسلم طاهراً** وتقدم حكمه غسل  
 من أسلم جنباً أو بلغ **يسن** وهو خمس عشرة سنة في الصغير والصغير  
 وعليه الفتوى كما هو مقرر في باب **أو أفاق من جنبه** أي يندب  
 الغسل في حق المجنون إذا أفاق و**يندب** أيضاً **لمكة** أي لم يرد دخولها  
 و**يندب** أيضاً **لمزدلفة** أي لم يرد الووقوف بمزدلفة ولا داخل  
 مدينة النبي عليه الصلاة والسلام و**يندب** أيضاً **الغسل لكون**  
 القروا الشمس و**يندب** أيضاً الغسل طلباً **للاستسقاء** أي فرغ المصنف  
 رحمه الله تعالى من أنواع الاعتسالات وهو جها وما نشن له وما  
 يندب له شرع في بيان حقيقته فقال **فضل في بيان فرض الغسل**  
 وتقدم تفسير الغسل في أول كتاب الطهارة وقوله فرض الغسل المراد  
 بالفرض ما هنا ما يتناول لفرض الاعتقاد والعملي وهو ما يفوت  
 الجواز يفوته **فرض الغسل ما أمكن غسله من المدين فدخل**  
**في هذه العبارة المصغرة** لأن الفم يمكن غسله لقوله تعالى  
 فاطهروا أي فطهروا أبدأكم صيغة مباعدة فتناولنا ما أمكن  
 غسله ولقوله عليه السلام فبلوا الشعر والقوا البشرى في الحيلة  
 التي تقي الحمم من الأذى **ودخل في قوله ما أمكن غسله الاستسقاء**  
 بالليلين المذكورين ولا شك أن في الفم بشرى وفي الأذن بشرى  
 وبشرى ودخل في عبارته أيضاً **السنن والأذنان والحاجب والحية**  
**والفرج الخارج** لأن هذه الأشياء يمكن غسلها كذا ذكره في الخلاصة  
**إتمامه حرج كذا دخل العين** فلا لأن الحرج مدفوع بالنص  
**وكذلك ثقب الأنف بحيث لا يدخل الفطر فيها** لفرضه هو ما يدخل  
 في ثقب الأذن فإذا كان لا يدخل في الثقب **الاستسقاء** أي بمسفة  
 لا يتكفل لأدخال الماء فيه أي في الثقب لما فيه من الحرج أذهو

